الفصل الرابع

العشوائيات والمسئولية الاجتماعية للدولة

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة :

الواقع أن مشكلة العشوائيات أضحت مشكلة عالمية ليس فقط على مستوى مدن البلدان النامية، ولكن أيضاً على مستوى المدن المتقدمة؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من ٢٠٪ من سكان مدينة نيويورك يعيشون في مناطق عشوائية، وفي أوروبا أيضاً فإن النمو العشوائي في الحضر تتزايد معدلاته، ففي مدينة لندن، هناك ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسمة بدون مأوى، أما في البلدان النامية فإن الأمر يبدو أكثر وضوحاً؛ فالإحصاءات تؤكد على أن أكثر من ٦٠٪ من السكان الحضريين يعيشون في مناطق عشوائية، حيث يفتقر هؤلاء السكان إلى النفوذ السياسي والخدمات التعليمية والرعاية الصحية والحماية الكافية.

فضلاً عن افتقارهم للأمن الشخصي والدخل المنتظم، وهؤلاء السكان يعيشون في ظروف فقر مفرط extreme poverty ، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة ،والمشكلات البيئية والتي تهدد الملايين من سكان هذه المدن [١].

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية قد أصبح أحد التحديات الهامة، والخطيرة التي تواجه حكومات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة، وتبدو خطورتها ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسي والأمني ، حيث يرتبط بها مشكلات أخرى منها الجريمة والعنف والمخدرات وعمالة الأطفال والبطالة ، والمشكلات البيئية ، فضلاً عن النمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي ، وهو ما أصبح يهدد الأمن القومي لهذه المجتمعات .[٢]

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري فقد انتشرت ظاهرة العشوائيات بشكل ملفت للنظر خلال العقود الأخيرة، مما ينذر بخطر شديد، حيث تمثل هذه المناطق العشوائية قنبلة موقوتة لأي مجتمع، ذلك لأنها تنشأ بعيداً عن سيطرة الدولة ويعتبر سكانها أنفسهم مواطنين منقوصي المواطنة ، فهم ليس لهم حق طبيعي في الحياة داخل مجتمعهم نظراً لتخلي الدولة عن مسئولياتها تجاه هؤلاء المواطنين.

فعلى الرغم من أنه لا توجد إشارة واضحة في مواد الدستور المصري إلى حق السكن، ولكنه نص عليه بشكل ضمني، ومصر وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على حق الفرد في السكن، وكذلك على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية الذي يؤكد على حق المأوى والذي وضع معايير دقيقة وواضحة لحق السكن ومعايير انتهاكه وذلك عام ١٩٨٢ ، وأكدت المادة ٢٧ من (اتفاقية فيينا) أنه لا يجوز لأي طرف أن يحتج بأحكام قانونه الداخلي لتبرير عدم تنفيذه لالتزاماته [٣] .

وعلى الرغم من ذلك فإن حق السكن ينتهك بهذه الظاهرة، وكذلك حق التعليم، والصحة،والرعاية، الاجتماعية، والأمن كل هذا يفتقده المواطن من المناطق العشوائية، حتى النشاط الاقتصادي دائماً ما يكون في القطاعات الهامشية من الاقتصاد الوطني، وبذلك يشعر المواطن في هذه المناطق بأن الدولة لا توفر له أدنى احتياجاته الأساسية، وبالتالي تصبح العشوائيات بيئة صالحة وخصبة لكل ما يتعلق بالخروج عن القانون.

وبالطبع هناك تراث نظري ثري في مجال دراسة العشوائيات سوف نعرض لجزء منه في الفقرة التالية، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن هذه الدراسة تأتي لسد فجوة معرفية في هذا التراث، تتمثل في محاولة التعرف على المسئولية الاجتماعية للدولة فيما يتعلق بقضية العشوائيات، أين كانت أثناء نشأة ونمو وتطور هذه الظاهرة؟ ولماذا تخلت عن هذه المسئولية الاجتماعية ؟ خاصة وأن اهتمام الدولة بهذه الظاهرة دائماً ما يأتي بعد تعقدها بشكل يصعب معه وضع حلول ناجزة، فهي لا تتحرك إلا عندما تشعر بتهديد حقيقي للأمن القومي؛ بسبب تحول العشوائيات لبيئة حاضنة للمتطرفين والإرهابيين.

أولاً : الدراسات السابقة :

منذ نشر إنجلز دراسته الشهيرة « حالة الطبقة العاملة في إنجلترا ومسألة السكن «وعلى وجه الخصوص مشكلة سكن الطبقات الفقيرة أو غير القادرة على الحصول

على مسكن لائق بشروط السوق؛ لم تجف المداد بعد عن تناول هذه القضية في صورة آلاف الدراسات والتقارير والمقالات والكتب، من جانب، ومن جانب أخر ، البحث عن حلول تحقيق المعادلة المستحيلة – في ظل المجتمعات الرأسمالية أو ما شابهها – أي إنتاج مسكن صحي وعصري في متناول تلك الفئات بدون دعم من الدولة أو من أي مؤسسة عامة أو خاصة ، محلية أو دولية[٤].

وبما أن ظاهرة العشوائيات ظاهرة عالمية منتشرة في كل مدن العالم سواء دول المركز الرأسمالي المتقدمة ، أو دول المحيطات الرأسمالية المتخلفة ، أو حتى الدول الاشتراكية التي تقع خارج السياق الرأسمالي بطرفية المتقدم والمتخلف وإن كان بشكل أقل.

فإننا يمكننا التأكيد على أن الثورات وحركات الإصلاح الاجتماعي ،والسياسي، والتقدم الصناعي، والتكنولوجي، وتعميم مبادئ المساواة ،والديمقراطية الاجتماعية، والمواطنة قد أدى إلى تحسين نوعية الحياة في الدول الرأسمالية المتقدمة ،والدول الاشتراكية استفادت منه شرائح اجتماعية واسعة [٥]. لذلك ستظل مشكلة العشوائيات أكثر انتشاراً في المجتمعات الرأسمالية التابعة فيما يطلق عليه مجتمعات العالم الثالث أو النامي في أسيا ،وإفريقيا ،وأمريكا اللاتينية.

لذلك كانت وما زالت محط أنظار، واهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية،والتخطيط الاجتماعي والعمراني ،والهندسة المعمارية، ونظراً لضخامة حجم التراث النظري والدراسات السابقة في هذا السياق؛ فإننا سوف نقتصر هنا ولضيق المساحة على استعراض عدد من الدراسات ،والبحوث العربية والأجنبية الحديثة، والتي نشرت في الثلاث سنوات الأخيرة والتي تعتبر عينة من نماذج البحوث والدراسات في هذا الشأن ، وقد قمنا بتصنيفها إلى أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

١-دراسات ركزت على المشكلات الناتجة عن العشوائيات :

وقد جاءت هذه الدراسات لتعالج بعض المشكلات المتفاقمة داخل المناطق العشوائية، وفي مقدمتها مشكلة الفقر[٦] ، والمشكلات الاجتماعية كالتعليم والصحة[٧]، والشعور بالغربة وغياب الكرامة[٨] واعتبرت هذه الدراسات ما تقوم به الدولة من وعود وهمية هي عبارة عن تسكين فقط للألم دون محاولة حل مشكلاتهم بشكل حقيقي[٩] .

٢-دراسات ركزت على أساليب حياة سكان العشوائيات :

وجاءت هذه الدراسات لتعالج بعض أساليب الحياة داخل المناطق العشوائية مثل التحايل على المعايش[١٠] ،والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية[١١] ، وجودة الحياة لدى كبار السن في هذه المناطق[١٢] ، وكذلك النوم وجودته[١٣] ، والمشقة النفسية للمعيشة في العشوائيات[١٤] ، وتشكيل البيئة العشوائية لأفرادها وصقل الذات[١٥] ، وكيفية تحويل الكوخ إلى منزل[١٦] ، ومستقبل الشباب في العشوائيات[١٧].

٣- دراسات ركزت على أساليب النهوض بالعشوائيات وتطويرها :

وجاءت هذه الدراسات لتعالج بعض أساليب التعامل مع العشوائيات من أجل النهوض بها وتطويرها من خلال إدارة فعالة[١٨] ، حيث أكدت على رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط والتطوير[١٩] ، وكذلك دور التنمية البيئية[٢٠] ، والتضامن الاجتماعي كاستراتيجية للمواجهة [٢١] ، والتطوير من خلال تبني نماذج ديمقراطية [٢٢]، وإتاحة التمليك كآلية لتحسين الإسكان وتطوير العشوائيات [٢٣] .

٤-دراسات ركزت على الجهات المنوط بها تنمية وتخطيط العشوائيات :

وجاءت هذه الدراسات لتعالج قضية العشوائيات من خلال وضع استراتيجيات للمواجهة والتخطيط، والتنمية عبر تفعيل جهود القطاع الخاص[٢٤] ، ومنها من ركز على دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمان الاجتماعي لسكان العشوائيات[٢٥] ، ومن ركز على جهود الحكومات المحلية في التخطيط والتنمية والتطوير[٢٦].

ولكن أكثر الدراسات في هذا المحور أكدت على أهمية الشراكة بين المنظمات الحكومية، والغير حكومية لدعم ،وتنمية، وتطوير المناطق العشوائية حيث أكدت على الدور التكاملي لتحقيق تنمية، وتطوير حقيقي لهذه المناطق[٢٧] .

ويتبين من الدراسات السابقة ما يلي:

(أ) وجود خصائص اجتماعية، واقتصادية لسكان المناطق العشوائية تميزهم عن غيرهم من سكان المجتمع العاديين في المناطق الأخرى .

(ب) تعاني تلك المناطق من مشكلات عديدة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأمنية، ونفسية .

(ج) تتميز أساليب حياة سكان العشوائيات بخصائص مختلفة تحافظ على ثقافتهم الفرعية، وتمكنهم من ابتداع آليات للتحايل على المعايش.

(د) هناك أساليب واستراتيجيات متعددة للنهوض بالعشوائيات وتطويرها وتنمية قدرات قاطنيها عبر أساليب وخطط حكومية وغير حكومية .

(هـ) التركيز على العوامل التي أدت إلى نشأة المناطق العشوائية والتأكيد على خطورة ترك هذه المناطق دون تدخل وتطوير .

وعلى الرغم من ذلك لم تحاول الدراسات السابقة التطرق إلى المسئولية الاجتماعية للدولة، والتي أدت إلى نشأة العشوائيات ونموها وتطورها ، بل العكس لم تحمل الدولة أدنى مسئولية في مواجهة وتطوير هذه المناطق، بل جاء دائماً التأكيد على دور القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني .

وعندما ذكرت الدولة والمنظمات الحكومية كان دائماً التأكيد على دورها في إطار الشراكة وليست المسئولية؛ لذلك تحددت مشكلة الدراسة الراهنة في الكشف عن هذا الدور الذي يجب أن تتحمله الدولة كمسئولية اجتماعية من خلال عقد اجتماعي بينها وبين مواطنيها.

ثانياً : مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها :

تتبلور مشكلة الدراسة الراهنة في الكشف عن دور الدولة أو غيابه في ظهور، ونمو ظاهرة العشوائيات في المجتمع المصري، حيث أدت الأزمة المالية للدولة، وانتهاجها لسياسات رأسمالية تابعة إلى التراجع عن العقد الاجتماعي الذي كان سائداً في الستينيات من القرن الماضي، والذي كان من خلاله تتحمل الدولة جزء من مسئوليتها الاجتماعية في مجالات مختلفة ومنها مجال الإسكان ، ومع غياب هذا العقد الاجتماعي برزت ظاهرة العشوائيات، ونمت بشكل سريع خلال سبعينيات القرن الماضي، وما بعدها دون أن تقوم الدولة باستبدال العقد الاجتماعي القديم بعقد اجتماعي جديد.

ونظراً لعدم تركيز الدراسات السابقة على مسئولية الدولة الاجتماعية في مجال الإسكان باعتبارها أحد أسباب نشأة ونمو العشوائيات؛ فتأتي الدراسة الراهنة لسد هذه الفجوة المعرفية، حيث تسعى لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في «التعرف على المسئولية الاجتماعية للدولة ودورها / أو غيابه في ظهور، ونمو ظاهرة العشوائيات داخل المجتمع المصري»

ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- التعرف على نشأة العشوائيات في المجتمع المصري.

٢- التعرف على المسئولية الاجتماعية والقانونية للدولة فيما يتعلق بحق السكن.

٣- التعرف على أهم مظاهر وجود الدولة / أو غيابها في المناطق العشوائية .

٤- التعرف على أهم مظاهر النشاط الاقتصادي لقاطني المناطق العشوائية.

٥- التعرف على توقيت تدخل الدولة للقيام بمسئولياتها الاجتماعية والقانونية تجاه المناطق العشوائية وقاطنيها.

١- التعرف على استراتيجيات المواجهة ومدى كفاءتها ودور الدولة فيها.

ووفقاً لهذه الأهداف تسعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي هو : ما هي المسئولية الاجتماعية للدولة ودورها / أو غيابه في ظهور ونمو ظاهرة العشوائيات داخل المجتمع المصري ؟ ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- كيف نشأت العشوائيات داخل المجتمع المصري ؟

٢- ما هي المسئولية الاجتماعية والقانونية للدولة فيما يتعلق بحق السكن ؟

٣- ما هي أهم مظاهر وجود الدولة / أو غيابها في المناطق العشوائية؟

٤- ما هي أهم مظاهر النشاط الاقتصادي لقاطني المناطق العشوائية ؟

٥- ما هو التوقيت الذي تتدخل فيه الدولة للقيام بمسئولياتها الاجتماعية والقانونية تجاه المناطق العشوائية وقاطنيها ؟

٦- ما هي الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة والمجتمع المدني في مواجهة ظاهرة العشوائيات ومدى كفاءتها ؟

ثالثاً : مفاهيم الدراسة :

١- مفهوم العشوائيات :

يثير مفهوم العشوائيات إشكالية كبيرة نتيجة لتضخم التراث النظري الخاص بهذا الموضوع، حيث لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمناطق العشوائية، بل تتعدد التعريفات وتتداخل مع بعضها البعض الأمر الذي يثير بعض الخلط واللبس عند التعامل معه، خاصة وأن المفهوم يتم التعامل معه من خلال تخصصات علمية متنوعة، وهو ما ظهر من استعراضنا للدراسات السابقة.

فهناك العديد من الدراسات المختلفة التي تناولت تحديد المقصود بالمناطق العشوائية، ومنها ما يقوم على النواحي القانونية و السياسية باعتبارها مناطق مخالفة «غير مرخصة بالبناء» ، أو على أساس اقتصادي «غير رسمي» ، ومنها ما يشير إلى مشكلات عمرانية واجتماعية ، والعشوائية القائمة على هذا الأساس لا يقتصر وجودها على المجتمعات النامية وحدها، بل تجدها أيضاً في بعض مدن أوروبا وأمريكا الشمالية أيضاً[٢٨].

وبالطبع تحتاج مناقشة المفهوم دراسة منفردة ، ونظراً لضيق المساحة في نطاق هذا البحث؛ فإننا يمكننا القول أن المقصود تقليدياً بالمناطق العشوائية هي عمليات البناء التي تتم خارج إطار الدولة أي أنها « خارج الأطر الرسمية للدولة ومؤسساتها».

وتعتمد غالبية الدراسات على تعريف المناطق العشوائية «بالمناطق المحرومة من الخدمة»، أو المناطق ذات النسيج العمراني غير المتجانس، والتي تتكون من إسكان غير مرخص في مناطق محرومة من المرافق العامة والخدمات الأساسية ، وغالباً ما يعمل سكانها في القطاع الاقتصادي الهامشي «غير الرسمي» وقد تعددت أشكال وصور هذه المناطق في غيبة التخطيط العام للمدن، وخروجاً عن القوانين المنظمة للعمران وحماية الأراضي الزراعية[٢٩].

وتذهب بعض الدراسات الحديثة إلى تعريف العشوائيات بأنها « المناطق التي نشأت في الأساس بطريقة عشوائية ،وغير مخططة؛ ومن ثم فإنها ذات طبيعة متخلفة من الناحية العمرانية، كما أنها تفتقر للمرافق والخدمات الحضرية الأساسية، إلى جانب أنها تضم بداخلها أعداد متزايدة من المعدمين الريفيين (المهاجرين) والفقراء الحضريين»[٣٠].

وهناك دراسات أخرى تحاول أن تضيف أبعاداً جديدة للمفهوم حيث تعرف العشوائيات بأنها «المناطق السكنية المتدهورة عمرانياً ومناطق واضعي اليد، والأماكن الغير المعدة للسكن، والتي تشترك في انخفاض مستوى المرافق والخدمات فيها، أو

عدم تواجدها بشكل مستقل لكل مسكن ، كما تعاني تلك المناطق من ضعف تواجد الدولة فيها وتتسم بوجه عام بانخفاض المستويات الاجتماعية، والاقتصادية لسكانها، وتردي المعايير الصحية داخل المسكن ، وعدم توافر الخصوصية للأسرة وانخفاض المعايير البيئية المحيطة، ومن ثم فإنه يمكن أن تتحول إلى مصدر لتهديد الأمن القومي بأبعاده الشاملة» [٣١].

وتحاول دراسات أخرى توسيع نطاق المفهوم؛ لتشمل ليس فقط هذه المناطق التي شيدت بطريقة غير رسمية على تخوم المدن ، لكنها أيضاً تدخل مخالفات شروط البناء في المناطق المنظمة، والمخططة والرسمية سواء كانت مناطق قديمة كأحياء الزمالك والمعادي بمدينة القاهرة، أو مناطق حديثة كمدينة نصر، ومصر الجديدة حيث الارتفاعات المخالفة لشروط البناء والذي شهدته هذه الأحياء، وهو ما تعده شكل من أشكال العشوائية[٣٢].

إذن المعيار الذي على أساسه توصف المنطقة بأنها عشوائية معيار غير موحد ،وغير متفق عليه في كل المدن؛ حيث تختلف أنماط العشوائيات من مدينة إلى أخرى ، وأيضاً يختلف نوع التدخل من مدينة إلى أخرى ، وعلى الرغم من إعلان الأمم المتحدة للألفية قد أوضح أن هناك أولوية للاهتمام بالعشوائيات في البلاد النامية ، ومع ذلك فليس هناك اتفاق بين الباحثين حول مفهوم العشوائيات؛ فهناك معلومات قليلة توجد عن العلاقة بين الفقر الحضري وبين مستويات المعيشة لسكان العشوائيات[٣٣].

وتعكس المبادرة المصرية التي أطلقت عام ٢٠٠٩ لحل القضية الإشكالية لتعريف ما نطلق عليه عشوائيات، أو إسكان غير رسمي وذلك باستبدال هذه المفاهيم بمفهومين متميزين هما: «المناطق الغير المخططة» و «المناطق الغير آمنة» وأسفرت النتائج عن وجود اختلافات جوهرية بين الإحصاءات السابقة بخصوص العشوائيات ، والإحصاءات الجديدة المبنية على هذا التعريف حيث قُدِّر سكان هذه المناطق بحوالي ١٧ مليون مواطن[٣٤] .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم العشوائيات إلا أنه يظل التعريف الأكثر شيوع، أو استخداماً في مصر هو «أن العشوائيات هي مساكن غير مرخصة في أماكن غير مخصصة للسكن أو الاستخدام السكني، وهي مناطق غير مخططة ظهرت في المناطق الزراعية ،والمناطق الحضرية الغير مأهولة بالسكان وفقاً للقوانين الموجودة، وبالطبع تكون هذه المناطق محرومة من المرافق العامة والخدمات الأساسية «وعلى الرغم من أن ثمة اتفاق على الخصائص الرئيسية للعشوائيات؛ فإن حواجز المناطق العشوائية في القاهرة لم تحدد بصورة واضحة وما زالت تتصف بالغموض[٣٥].

ومن خلال هذه المناقشة لمفهوم العشوائيات يمكننا تقديم التعريف التالي ،والذي سوف نعتمد عليه في دراستنا الراهنة، حيث نعتبر العشوائيات هي «تلك الأحياء والمناطق التي تنشأ بشكل عفوي وبمبادرة فردية من المواطن، ولا تخضع للقانون، أو المعايير العمرانية الحديثة، ولا تستطيع التفاعل مع متطلبات الحياة العصرية، وتعجز عن تقديم الخدمات الأساسية، وتولد مشاكل مزمنة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وتكون الدولة حاضرة منذ البداية، وتغض بصرها نتيجة ؛عجزها عن الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها في توفير مأوى وسكن مناسب»

وبالطبع لا يمكن وصف مفهومنا المقترح بأنه جديد تماماً لكنه يضيف بعد جديد لم تتطرق إليه البحوث، والدراسات السابقة وهو أن هذه المناطق تنشأ ليس بسبب عجز المواطن، كما تحاول أن تصور لنا العديد من البحوث والدراسات؛ بل هي محاولة إيجابية للاعتماد على الذات من مواطن فقد أحد أهم حقوقه الإنسانية ،التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية.

ومن قبل دولة تخلت عن مسئولياتهما الاجتماعية تجاه هذا المواطن، ونتيجة لعدم تمكنها من الوفاء بالعقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها؛ مما أدي إلى فقدان قدرتها على فرض القانون وتنفيذ أحكامه الخاصة بعملية البناء، حيث تركت الدولة المصرية منذ مطلع السبعينيات الغالبية العظمى من السكان، وخاصة المهاجرين الريفيين والفقراء الحضريين يبحثون عن حلول فردية لمشكلات اجتماعية عامة.

٢-مفهوم المسئولية الاجتماعية :

يعد مفهوم المسئولية الاجتماعية من المفاهيم الشائعة في مجال العلوم الاجتماعية، ويعرف بأنه « أي كيان سواء كان منظمة، أو فرد يقع على عاتقة العمل لمصلحة المجتمع » [٣٦] ، والمسئولية الاجتماعية هي أمر يجب على كل منظمة ،أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد ،والنظام البيئي، أو الإيكولوجي[٣٧] ؛ إذن المسئولية الاجتماعية هي أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال، بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة[٣٨] ، وهذه المسئولية الاجتماعية يمكن أن تكون سلبية عبر الامتناع عن الانخراط في أفعال ضارة، أو إيجابية من خلال القيام بأفعال تحقق من أهداف المجتمع بشكل مباشر[٣٩].

وفي إطار وحدود تعريف المسئولية الاجتماعية نستخدم مفهوم المسئولية الاجتماعية للدولة في دراستنا الراهنة للتعبير عن « تلك الواجبات المنوط للدولة القيام بها؛ حفاظاً على حياة وكرامة وإنسانية مواطنيها ، والتي تتحدد بناءً على العقد الاجتماعي الموقع بين الطرفين (الدولة – المواطن) عبر آليه ملزمة وهي الدستور، والقانون ،والمواثيق والاتفاقيات، والعهود الدولية ، والتي تلتزم الدولة بموجبها بالوفاء بهذه المتطلبات والواجبات.

ويعد الامتناع عن القيام بها أحد السلبيات التي تؤثر على حركة المجتمع، وتؤدي إلى حدوث العديد من المشكلات الاجتماعية المركبة والتي تهدد الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي.

رابعاً : الإطار النظري للدراسة :

تنطلق دراستنا الراهنة من رؤية نظرية تعتمد بشكل أساسي على مقولات مدرسة التبعية أحد أهم الأشكال النظرية التي تطورت من رحم النظرية الماركسية الكلاسيكية، ويرى مفكرو هذه المدرسة المشكلات الحضرية وفي مقدمتها مشكلة العشوائيات انعكاساً للتناقضات داخل النظام الرأسمالي ذاته، وأن الحل الوحيد لتلك المشكلات يتمثل في تغيير النظام [٤٠].

ويعالج أصحاب نظرية التبعية العشوائيات في إطار قضية التخلف باعتبارها أحد أهم المشكلات المصاحبة لها ، وتتوقف معالجتها على وجود تنمية حقيقية ،ومستقلة بعيداً عن الدوران في فلك المراكز الرأسمالية ،وعلى الرغم من تعدد وتباين وجهات نظر المفكرين الذين ينتمون إلى مدرسة التبعية، إلا أن هناك مجموعة من المسلمات الأساسية تشكل رؤيتهم النظرية، وإطارهم المنهجي في تناول قضية التخلف يمكن إيجازها فيما يلي :

١- إن التخلف ظاهرة من صنع الاستغلال الذي مارسته القوى الرأسمالية والتي تمثل العالم الأول على بلدان العالم الثالث المحيطية ، وأن طبيعة النظام العالمي ؛تؤدي إلى تحقيق التطور الاقتصادي في بعض أجزائه « المراكز « ، وإحداث التخلف في أجزائه الأخرى « المحيطات أو الهوامش « ومن ثم فالتخلف في البلدان النامية والتقدم في البلدان الصناعية ؛هما وجهان لعملة واحدة ، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي المتكامل.

فدول المركز لم تكن في السابق دولاً متخلفة كما هو الوضع الحالي للدول المحيطية، ولكنها كانت دولاً غير متطورة ، في حين أجبرت دول المحيط أن تمر بظروف التخلف على حد تعبير « فرانك «[٤١] .

٢- إن التخلف بكل ما يعكسه من مشكلات اجتماعية وحضرية على وجه الخصوص، ومن بينه العشوائيات له جذور تاريخية ارتبطت بالعلاقات غير المتكافئة بين القوى الرأسمالية العالمية، والمستعمرات (آسيا – إفريقيا – وأمريكا اللاتينية) وأن تلك العلاقات غير المتكافئة قد أدت بالمستعمرات إلى أن تتخذ موقعاً تابعاً في التقسيم الدولي للعمل ، وهو الأمر الذي أدى إلى إفقارها ، حيث اعتبرت مزرعة لإنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة في دول المركز الرأسمالي ، وفي نفس الوقت سوقاً لتصريف المنتجات المصنعة في هذه المراكز من جانب آخر ؛ ومن ثم أدت تلك الأوضاع إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة في المستعمرات ارتبطت مصالحها بمصالح القوى الاستعمارية واستفادت من وجودهم[٤٢].

٣- إن علاقات الاستغلال التي تعرضت لها البلدان النامية من قبل القوى الرأسمالية العالمية قد اتخذت أشكالاً جديدة، بعد حصول تلك الدول على استقلالها السياسي منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد تمثلت في التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوچية والثقافية ، الأمر الذي أدى إلى استمرار التخلف على كافة الأصعدة والمستويات[٤٣] . غير أن ذلك لا يعني أن ثمة تجانساً وتشابهاً في بِنَى البلدان النامية، بحيث يمكننا التوصل إلى تعميمات وأحكام مطلقة ، وإنما ينبغي أن يراعى في التحليل الاختلافات الجوهرية والخصوصيات التي تميز البنية الاجتماعية لكل مجتمع نامٍ ، فضلاً عن ظروفه التاريخية وموقعه داخل الاقتصاد العالمي[٤٤].

فالمجتمع المصري على سبيل المثال تمكن خلال هذه المرحلة بعد الاستقلال السياسي في الخمسينيات، والستينيات من الإفلات من فلك التبعية وحاول بناء تجربة تنموية مستقلة انعكست على العقد الاجتماعي الذي تم إقراره بين الدولة ومواطنيها، لكن سرعان ما عادت مصر مع مطلع السبعينيات لتدور مرة أخرى في فلك النظام الرأسمالي العالمي وتصبح دولة تابعة .

٤- حاول بعض منظري التبعية استخدام مقولة « التكوين الاجتماعي وتم فصل الأساليب الإنتاجية « لتفسير واقع التخلف الذي تعيشه البلدان النامية ، حيث يشير التكوين الاجتماعي إلى بنية اجتماعية تتكون من أساليب إنتاجية متباينة، وتتميز بسيطرة أحد الأساليب الإنتاجية على الأساليب الأخرى ، والتي تظل متفاعلة ومتعايشة مع الأسلوب المسيطر[٤٥] .

والتكوين الاجتماعي المصري منذ مطلع السبعينيات ينطبق عليه أنه تكوين رأسمالي تابع ، حيث تتعايش وتتم فصل الأساليب الإنتاجية الرأسمالية مع الأساليب ما قبل الرأسمالية، لكن يظل الأسلوب الرأسمالي هو المسيطر .

ومن خلال استعراض المسلمات الأساسية لنظرية التبعية يمكن التأكيد على أنها نموذجاً للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي تفسر عدم التكافؤ العالمي باستخدام مصطلحات كالاستغلال التاريخي للمجتمعات الفقيرة من قبل المجتمعات الغنية ؛ ومن ثم فإن هذا التحليل يضع المسئولية الأولى للفقر العالمي الذي تشكل العشوائيات أبرز نتائجه على عاتق القوى العالمية ، والتي تسعى بوسائل متعددة إلى تقويض عملية التنمية في هذه البلدان الفقيرة بحيث تظل متخلفة وتابعة[٤٦] .

وتستخدم في ذلك بعض القوى الاجتماعية الداخلية، والتي تتمثل في تحالف رأس المال، والسلطة منذ مطلع السبعينيات في المجتمع المصري تلك القوى التي أصبحت ممثلة للدولة المصرية ، التي تعد قضية الإسكان أحد مسئولياتها الاجتماعية ، وبناءً عليه قررت السير وفقاً لنموذج التبعية المتمثل في الانفتاح الاقتصادي والذي يُحَوِّل مصر إلى جزء من عملية تقسيم العمل الدولي.

وبالتالي فإننا ننظر إلى الفقر الذي أنتج العشوائيات باعتباره نتاج مباشر لتطور الاقتصاد السياسي العالمي ،الذي يدعم مصالح الأغنياء ضد مصالح الفقراء ، ومن ثم يسهم في تعميق الفجوة بين الطرفين ، لذلك فإننا مع ما تطرحه نظرية التبعية ؛بأن الأسلوب الاشتراكي في التنمية هو الأمثل ، والذي ينبغي أن تحققه البلدان النامية ، وهو الأسلوب الذي يفرض على الدولة الالتزام بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، ومن بين هذه الالتزامات حق السكن ،وبذلك يمكن أن تواجه مشكلة العشوائيات.

خامساً : منهجية الدراسة :

١- نمط الدراسة :

تندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية – التحليلية في علم الاجتماع، وتسعى إلى وصف البنية المؤسسية، والخدمات داخل حي منشأة ناصر ، ورصد الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان ، وتحليل نشأة العشوائيات ،وتطورها من

أجل الكشف عن المسئولية الاجتماعية للدولة ، وآليات وأساليب مواجهة الأخطار الناتجة عن نمو العشوائيات .

٢- مبررات اختيار مجتمع الدراسة :

(أ) يعد الحي أحد أكبر التجمعات العشوائية بمدينة القاهرة .

(ب) نشأ الحي في منتصف القرن العشرين وبدأ في النمو الحقيقي في السبعينيات .

(ج) ما زال يعيش داخل الحي بعض كبار السن من الوافدين والمهاجرين الذين شهدوا نشأته وتطوره .

(د) شهد الحي كوارث كبرى نتيجة بعض الانهيارات لصخور جبل المقطم وسقوطها فوق بيوت المواطنين مما خلف وراءه مئات من الضحايا .

(هـ) يعد الحي نموذجاً للأحياء العشوائية داخل العاصمة المصرية ويجسد كل خصائص العشوائيات ومشكلاتها .

(و) شهد الحي محاولات متعددة من قبل الدولة ومنظمات المجتمع المدني بهدف تطويره، وهو ما يسمح بتقييم دور الدولة في إطار مسئوليتها الاجتماعية .

٣- أساليب جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على المدخل التاريخي للتعرف على نشأة وتطور العشوائيات داخل مدينة القاهرة بصفة عامة، ونشأة وتطور حي منشأة ناصر بصفة خاصة .

واعتمدت الدراسة على أداة المقابلة المفتوحة المتعمقة كأداة رئيسية وتم استخدامها مع عدد (٢٠) حالة من أبناء المجتمع المحلي بمنشأة ناصر . وانقسمت حالات الدراسة إلى قسمين (١٠) حالات من كبار السن ، و(١٠) حالات من الشباب.

ومن أهم مبررات اختيار الباحث للأفراد / الحالات أنهم من السكان الدائمين للمكان، والحالات من كبار السن من الوافدين أو المهاجرين الذين ولدوا خارج مجتمع

الدراسة (منشأة ناصر) وشهدوا بداية تكوينه ونشأته وتطوره ، والحالات من الشباب من أبناء مجتمع الدراسة الذين ولدوا فيه، وعاشوا وما زالوا بداخله وجميعهم يعمل بالقطاع غير الرسمي داخل منشأة ناصر .

واشتملت أداة الدراسة على البنود العامة التالية :

(أ) النشأة والتطور التاريخي لمنشأة ناصر .

(ب) البنية المؤسسية والخدمات في منشأة ناصر .

(ج) الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان في منشاة ناصر .

(د) بداية تدخل الدولة لتطوير منشأة ناصر .

(هـ) استراتيجيات مواجهة النمو العشوائي لمنشأة ناصر ومدى كفاءتها.

وإلى جانب أداة المقابلة اعتمد الباحث أيضاً على أداة نقاشات المجموعة البؤرية focus group discussions وهي من الأدوات البحثية التي يلجأ إليها الباحث عندما تختلف آراء واستجابات حالات الدراسة حول بعض القضايا، لذلك يفضل الجلوس في حلقة نقاشية مركزة ولمرة واحدة مع جميع الحالات في وقت واحد، وتسجيل الآراء حول القضايا الخلافية ، من أجل حسمها والتعرف على الاستجابات الأرجح ، ويفضل أن تكون المجموعة البؤرية من عدد يتراوح بين ٨-١٢ فرد / حالة[٤٧] .

وقد قام الباحث بتقسيم حالات الدراسة إلى مجموعتين كل مجموعة مكونة من (١٠) حالات، المجموعة الأولى كانت من كبار السن الذين شهدوا نشأة حي منشأة ناصر، والمجموعة الثانية من الشباب الذين ولدوا داخل الحي، وقد دارت النقاشات البؤرية لكل مجموعة منفردة وتم تسجيلها وتفريغها وتحليلها، واشتملت على نفس القضايا التي تضمنتها البنود العامة لأداة المقابلة المفتوحة المتعمقة .

٤- البناء الإيكولوجي لمجتمع الدراسة :

منشأة ناصر أو منشية ناصر كما يطلق عليها الأهالي هناك أو الجبل – الاسم الدارج والأكثر شيوعاً لدى السكان القدامى – هي أحد أشهر المناطق العشوائية في مدينة القاهرة، والمنطقة عبارة عن شريط طولي فوق سفح جبل المقطم، وأسفل سفح الجبل وهو ما يشبه من بعيد مدرجات غير منتظمة، حيث قام الأهالي بتمهيد الجبل والبناء عليه، ويقدر عدد سكانها من قبل الدولة بحوالي ٣٠٠ الف نسمة، في حين أن الواقع أكثر من ذلك بكثير حيث يؤكد السكان أن المنطقة يتراوح سكانها بين المليون والمليون ونصف نسمة .

والمنطقة امتداد طبيعي للقاهرة الفاطمية، فهي خارج الأسوار القديمة وتنقسم إلى عدة أقسام رئيسية، القسم الأول وهو الأقدم ويطلق عليه تاريخياً صحراء المماليك ويقع الآن بين طريقي صلاح سالم والأوتوستراد، وهذا القسم يضم مقابر المجاورين ثم منطقة قايتباي نسبة إلى السلطان قايتباي الذي أنشأ مسجداً باسمه في تلك المنطقة، ثم منطقة برقوق (نسبة إلى السلطان فرج بن برقوق) ، ثم مقابر الخفير ، وهذه المنطقة الأقدم كانت مستقرة منذ زمن بعيد نسبياً وكانت تابعة إدارياً إلى قسم شرطة الجمالية وحي وسط القاهرة .

أما القسم الثاني فيمتد من بين جبل المقطم وطريق الأوتوستراد ويضم عدة مناطق تبدأ من منطقة الزرائب أو عزبة الزبالين، وتمر بمنطقة الخزان ، ثم منطقة المعدسة، ثم منطقة الرزاز، ثم منطقة المساكن، ثم منطقة عزبة بخيت ، وكانت هذه المنطقة تابعة إدارياً إلى قسم شرطة الجمالية ،وهي وسط القاهرة حتى عام ١٩٩٣ حين أنشأ لها قسم مستقل، أما القسم الثالث فيقع بين منطقة عزبة بخيت ومنطقة عزبة العرب ويعرف باسم الدويقة، وتنقسم إلى عدة مناطق هي مناطق الإيواء الوحايد والاتنينات والتلاتات، ثم منطقة الحرفيين، وأخيراً منطقة سوزان مبارك التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ ضمن تطوير المنطقة، وكانت الدويقة تابعة لقسم

الجمالية ثم انفصلت عنه بعد إنشاء قسم خاص بمنشأة ناصر عام ١٩٩٣ ، هذا بخلاف حي المستقبل .

سادساً : نتائج الدراسة :

١- نشأة العشوائيات وتطورها في مدينة القاهرة :

تؤكد دراسة (جليلة القاضي) عن التحضر العشوائي لمدينة القاهرة أنه صنيعة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنه شهد طفرة كبرى منذ منتصف القرن العشرين، حيث شهدت الفترة الواقعة بين ١٩٥٦ – ١٩٦٦ تحولات هائلة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي؛ أثرت بدورها على النمو الحضري واتجاهاته ومورفولوجيته، ونظراً لأن تلك الفترة قد تميزت من جانب بوجود عدة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومحاصرة من القوى الغربية الاستعمارية للمشروع الوطني في مصر الذي حاول الفكاك من أسر التبعية؛ مما أدى إلى نكسة ١٩٦٧.

ومن جانب آخر النهوض بمشاريع كبرى استراتيجية مثل بناء السد العالي، وبناء قاعدة صناعية، والتي استنزفت جزء كبير من الموارد أثر بدوره على قطاع البناء رغم الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة للوفاء بالعقد الاجتماعي لبناء مساكن لمحدودي الدخل [٤٨] .

وثمة مؤشرات تشير إلى تطور الإسكان العشوائي خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٦، حيث سجلت أقسام محافظة الجيزة التابعة لإقليم القاهرة الكبرى معدل نمو سنوي وصل إلى ٥,٠٣٪ سنوياً، وهذه الاقسام تقع غالبيتها على الأراضي الزراعية مثل : إمبابة وبولاق الدكرور وأوسيم وقد كانت نسبة النمو السنوية لإمبابة، وبولاق الدكرور ٩,٣٪ و ١٠,٢٪ على التوالي ، وتتطابق هذه النسبة في الشمال في شبرا الخيمة ١٠٪ . ومن جانب آخر ، سجلت الأحياء المركزية للقاهرة التاريخية نسب نمو منخفضة انخفاضاً شديداً وأحياناً سالبة، تتراوح بين ١٪ في الجمالية إلى ٢,٥٪ في

الموسكي ، ١٪ في الأزبكية، كما وصلت نسبة التزاحم في تلك الأحياء إلى أرقام تصيب بالدوار (٤٣١٩ ساكناً في الهكتار) في باب الشعرية على سبيل المثال[٤٩] .

وخلال الحقبة من ١٩٦٦-١٩٧٦ فقدت الأحياء المركزية لمدينة القاهرة ٢٠٠ ألف ساكن ،وهي تمثل الأقسام المركزية المتدهورة لمحافظة القاهرة ، بينما زاد عدد سكان الأطراف، وخاصة الأقسام التي تقع في محافظتي الجيزة والقليوبية بمليوني ساكن، مما يعبر عن نزوح من المركز أضيفت إليه الهجرة من الريف إلى مدن أخرى في الجمهورية[٥٠] .

وخلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٦ – ١٩٩٣ نمت خلالها التجمعات العشوائية كالفطر على الأراضي الزراعية الخصبة أساساً وأيضاً على الأراضي الصحراوية الملوكة للدولة ، وقد زاد عدد سكان المناطق العشوائية التابعة لأقليم القاهرة الكبرى من ١,٦٠٠,٠٠٠ عام ١٩٧٦ (٢٠٪ من سكان القاهرة) إلى ٦,٨٨٠,٤٠٠ عام ١٩٩٣ (٤٦,٥٪ من سكان القاهرة) ويمكننا أن نعزز هذا النمو الهائل خلال تلك الفترة إلى بعض التحولات أهمها ؛انسحاب الدولة بشكل تام من قطاع إنتاج المساكن المدعمة لذوي الدخول المحدودة ،وبعض شرائح الطبقة الوسطى؛ واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ؛ وهجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية النفطية [٥١] .

وفي هذا الإطار تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن منشأة ناصر قد نشأ القسم الأول منها حول المنطقة الأثرية المعروفة بصحراء المماليك التي يوجد بها ثلاثة مساجد من العصر المملوكي : مسجد السلطان قايتباي ومسجد السلطان الأشرف، ومسجد السلطان برقوق ،وهذه المساجد بناها هؤلاء المماليك في قلب الصحراء من أجل الاختباء بها أثناء الغزوات والحروب وألحقت بهذه المساجد أسبلة وتكيات وبعض المقابر، ومن هنا يمكن التأكيد على أن عمر هذه المنطقة يتعدى الستة قرون لكن السكن والاستقرار بها جاء منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر كما تشير دراسة جليلة القاضي .

وسكان المنطقة غالبيتهم من المهاجرين من الريف إلى المدينة وغالبيتهم أيضاً من صعيد مصر، خاصة بني سويف وسوهاج ، وكثير من سكان هذه المنطقة يقطنون في أحواش المقابر، ثم قاموا بتشييد بعض المساكن المؤقتة التي تحولت إلى مساكن دائمة قديمة ثم حديثة . وكانت هناك منطقة عشش ، وأكشاك في برقوق تحولت إلى مساكن دائمة حديثة الآن، وكان السكان القدامى يطلقون على منطقة برقوق منطقة العشش، ولا يزال سكان المجاورين والخفير يسكنون في أحواش المقابر .

وتشير النتائج الميدانية فيما يتعلق بمنشية ناصر والدويقة باعتبارهما القسمين الأخيرين الأكثر حداثة من حيث النشأة فلم يتعدى عمرهما الزمني ستة عقود ، ففي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين كانت هناك منطقة تابعة لحي الجمالية اسمها جبل الدراسة، هذا الجبل استقر به بعض المهاجرين الريفيين من صعيد مصر، وقاموا بتشييد مجموعة من العشش الصفيح ؛لذلك أطلقت عليها عزبة الصفيح.

وعندما كانت تحدث حرائق تأتي على بيوت العزبة؛ هنا تدخلت الدولة بناءً على مسئوليتها الاجتماعية، والعقد الاجتماعي الملتزمة به حيث شيدت بعض المساكن في منطقة الدويقة والتي عرفت بمساكن الإيواء، وبدأ أقارب المهاجرين ينتشرون حول هذه المساكن، وقاموا بتشييد مساكن مؤقتة من العشش ، ثم تحولت إلى مساكن دائمة في منتصف السبعينيات بعد هجرة العديد من أبناء المنطقة الذين كانوا يعملون في طائفة المعمار إلى دول الخليج، وبعد العودة شيدوا مساكن حديثة لهم ولأسرهم، وبالطبع تتطابق هذه النتائج مع دراسة جليلة القاضي حيث أدى غياب المسئولية الاجتماعية للدولة منذ مطلع السبعينيات؛ إلى نمو هائل للعشوئيات داخل المجتمع المصري بشكل عام، وداخل مدينة القاهرة بشكل خاص ، وداخل حي منشأة ناصر بشكل أخص.

٢- المسئولية الاجتماعية للدولة وحق السكن :

تؤكد دراسة « منار كامل «أن الحق في السكن هو مكون أساسي من مكونات حق الفرد في التمتع بمستوى معيشي كافٍ له، ولأسرته تلي مباشرة أهمية توافر حق السكن، أهمية تحرر الإنسان من جوعه وحقه في الحصول على الكساء، حيث يعتبر كل من تلك الحقوق ، البنية التحتية لجميع حقوق الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والمدنية ،والسياسية على حد سواء فبدون توافره لا يتوفر لكل منا الحد الأدنى الأساسي من حقنا في الحياة .[٥٢]

وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام ١٩٤٨ على رأس المواثيق الدولية التي نصت على حق الفرد في السكن كما أشارت إلى ارتباطه بالحقوق الأخرى، حيث نصت المادة ٢٥ على أنه «لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة، والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة وغير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتي تفقده أسباب عيشه[٥٣].

ثم جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يكفل تقنين مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاصة بتلك الحقوق ، حيث نصت المادة ١١ من العهد في البند الأول على أنه « تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء، والكساء، المأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.

وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر « وقد تم اعتماد ذلك العه ، وعرضه للتوقيع، والتصديق، والانضمام عام ١٩٦٦ ، لكن مصر لم تصدق على هذا العهد إلا عام ١٩٨٢ وبعد دخوله حيز النفاذ ؛أصبحت الدولة المصرية ملزمة

بتوفير الحقوق المذكورة بالعهد لمواطنيها ،كما أصبحت ملزمة دولياً بالوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الحقوق [٥٤] .

وفيما يتعلق بالتزامات الدولة تجاه حق السكن، وبموجب القانون الدولي نستطيع تقسيم التزام الدولة بالوفاء بحق السكن إلى ثلاث فئات:

(أ) الالتزام بالاحترام :

والمقصود به إلزام الدولة بتوفير المسكن الأساسي امتناعها عن عرقلة تمتع الأفراد بحق السكن الملائم ، وعن القيام بأي إجراءات تحول دون حصول الفئات المحرومة على حقها في السكن الملائم .

(ب)الالتزام بالأعمال أو النفاذ :

والمقصود به أعمال الحق في السكن من خلال سن تشريعات وقوانين تدعم حصول المواطنين على المسكن الملائم الأساسي ولا تعرضهم للطرد، أو لأي تهديدات أخرى، كما ينبغي على الدولة وضع سياسات سكانية تمكن الجميع من الحصول على المسكن الملائم أو المأوى الآمن .

(ج) الالتزام بالحماية :

على الدولة أن تحمي الأفراد من أي انتهاك لحقهم في السكن يتعرضوا له من قبل شركات، أو مجموعات، أو أفراد مثلهم [٥٥] .

وفي هذا الإطار تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن الدولة المصرية قد تخلت نهائياً عن مسئولياتها الاجتماعية فيما يتعلق بحق السكن تجاه مواطنيها عامة، وتجاه سكان العشوائيات بشكل خاص، فلم توفر لهم السكن المناسب ، وتخلت عن العقد الاجتماعي المنوط بها الالتزام به منذ مطلع السبعينيات ؛ فسكان حي منشأة ناصر غالبيتهم من المهاجرين الريفيين الحضريين الذين قاموا بتشييد مساكنهم المؤقتة، ثم الدائمة تحت سمع، وبصر الدولة بمبادرة فردية؛ لحل مشكلاتهم الاجتماعية، وهو ما يعني أن

العشوائيات جاءت ؛كنتيجة لغياب دور الدولة وتخليها عن مسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها ،وهو ما يعد انتهاك لحق من حقوق الإنسان الذي يجب أن تلتزم به الدولة المصرية وفقاً للقانون الدولي؛ بناءً على توقيعها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام ١٩٨٢ .

٣- البنية المؤسسية والخدمات مظهر من مظاهر وجود الدولة / أو غيابها:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن منشأة ناصر مثلها مثل كل المناطق العشوائية؛ تبدأ نشأتها في ظل غياب تام للبنية المؤسسية والخدمات، ثم يتم الحصول على المرافق الأساسية بطريقة غير شرعية أولاً ، ثم تتحول مع الوقت إلى واقع يتم التصالح عليه بين الدولة والمواطن ، وبالنسبة للوضع الآن فقد أصبحت المرافق متوفرة في مناطق كثيرة من هذا الحي العشوائي مترامي الأطراف ، وككل العشوائيات ؛ فقد عانى السكان لسنوات طويلة من عدم توافر المياه والكهرباء والصرف الصحي .

وكعادة الدولة التي تخلت عن مسئولياتها الاجتماعية ؛لا تلتفت لسكان العشوائيات إلا بعد أن يكونوا قد شيدوا مساكنهم ،وأدخلو المرافق الأساسية بطرق غير شرعية – تحت سمع وبصر الدولة وفساد ورشوة المحليات – ثم تبدأ بعد ذلك تنظيم عملية المرافق من أجل الحصول على الجباية بتحصيل فواتير المياه والكهرباء وغيرها .

وعلى الرغم من عدم توافر مؤسسات تعليمية كافية لاستيعاب أبناء الحي، إلا أن هناك العديد من المدارس الابتدائية والإعدادية في منطقة منشيه ناصر بأقسامها المختلفة، أما المدارس الثانوية فهي قليلة للغاية وتكاد تكون نادرة ، ويعتمد أبناء الحي على المدارس الثانوية الموجوده بالأحياء القريبة خاصة بمنطقة الجمالية وباب الشعرية والعباسية.

وتشير النتائج الميدانية أن المنطقة بدأت تشهد تواجد مؤسسات صحية بعد المعاناة الطويلة، فهناك عدة مكاتب صحية وتم مؤخراً افتتاح مستشفى بجوار حي منشية ناصر تبرعت به دولة الإمارات العربية المتحدة ،ويسمى بمستشفى الشيخ

زايد، ويعتمد الأهالي على بعض المستشفيات القريبة مثل مستشفى الحسين الجامعي، وأحمد ماهر الجامعي، والزهراء الجامعي، والسيد جلال الجامعي، والدمرداش الجامعي هذا إلى جانب انتشار العديد من العيادات الخاصة، والمراكز الطبية الملحقة بالمساجد، والجمعيات الأهلية، وهناك عدد كبير من الصيدليات الخاصة تتوافر بها الأدوية في كل المناطق بحي منشية ناصر .

وتؤكد الدراسة الميدانية أنه وبعد معاناة كبيرة أصبح هناك مكاتب للشئون الاجتماعية، وكذلك العديد من الجمعيات الأهلية الخاصة بالعائلات والمحافظات والقرى من صعيد مصر.

فكل محافظة أو قرية ينشئ أبناؤها جمعية أهلية توفر بعض الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية ،والدينية لأبنائها مثل جمعية أبناء الفيوم والأقصر، وبنجا، والعرابة، وجنوب الوادي وغيرها، وهذه الجمعيات تقوم بنوعاً من التكافل الاجتماعي وتحل كثيراً من مشكلات أبناء الحي ؛في ظل غياب المسئولية الاجتماعية للدولة .

وتشير النتائج الميدانية أن الدولة وبعد أن تزايد الوزن النسبي لسكان الحي، وأصبحوا قوة تصويتية تدفع المرشحين للبرلمان والمجالس المحلية؛ لمغازلتهم وتقديم وعود انتخابية بتوفير المرافق والخدامات والبنية المؤسسية، هذا إلى جانب المخاطر الأمنية أصبحت الآن المنطقة بها قسم شرطة، وعدد من النقاط الشرطية، وسجل مدني ومطافئ ،ووحدة مرور، وسنترال مركزي ، هذا بخلاف وجود حي منشية ناصر التابع لمحافظه القاهرة ، وهناك تواجد حزبي لأكثر من حزب مثل الوطني المنحل ، والوفد، والناصري ،والمصريين الأحرار، وتوجد مجموعة كبيرة من المساجد التابعة للأوقاف والعديد من المساجد الأهلية غير تابعة لإشراف وزارة الأوقاف؛ مما شكل خطورة في انتشار الفكر الديني المتطرف ، وهناك مجمع كنائس كبير وضخم .

ويلاحظ أن البنية المؤسسية والخدمات والتي تعد أحد مظاهر وجود الدولة قد توافرت مؤخراً، وبعد مرور سنوات طويلة من المعاناة وظهورها ليس من أجل قيام

الدولة بمسئولياتها الاجتماعية، بل لمواجهة الأخطار المحدقة والتي تهدد الأمن من وراء هذه العشوائيات، هذا إلى جانب مغازلة القوى التصويتية لأبناء العشوائيات، وكذلك الحصول على ضرائب منهم.

ومن المعلوم أن الضريبة دائماً ما تكون مقابل خدمة؛ وهنا تضطر الدولة لتقديم بعض الخدمات لسكان المناطق العشوائية.

٤- الملامح العامة للنشاط الاقتصادي لسكان العشوائيات:

أكدت الدراسة الميدانية على تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان وإن كان يغلب عليها اندراجها تحت ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، وتأتي التجارة في المقدمة؛ حيث تعمل نسبة كبيرة من سكان منشية ناصر في التجارة بمستوياتها المختلفة بداية من التجارة في السلع البسيطة والهامشية، ووصولاً إلى تجارة الأنشطة والملابس ولعب الأطفال والمكياج ،والأجهزة الكهربائية، والإلكترونية على مستوى الجملة والقطاعي.

ويأتي العمل في مجال الصناعة خاصة مصانع الملابس والسلع الاستهلاكية بما يمكن أن نطلق عليه صناعة (تحت السلم) المنتشرة بكثرة داخل الحي ،وكذلك صناعات تدوير القمامة بمستوياتها المختلفة .

ويعمل قطاع كبير من السكان في الحرف المختلفة : ميكانيكا السيارات ودهاناتها، وسمكرتها وتوجد منطقة صناعية شهيرة بمنطقة الدويقة ، وهذا إلى جانب العمل في مجال البناء والتشييد (البناء والحداد والنجار)، وهناك بعض الباعة الجائلين حيث يوجد سوق كبير في منطقة مزلقان المنشية المعروف للسكان القدامى بمزلقان خلف الله نسبةً لأحد أقدم السكان بهذه المنطقة ويدعى الحاج خلف الله، وهذا السوق يوجد به مئات من الباعة الجائلين، بائعي الخضر والفاكهة واللحوم والدواجن والأسماك والمواد التموينية، هذا إلى جانب بائعي الملابس والسلع الاستهلاكية الذين يفترشون الطرقات طوال أيام الأسبوع، ولكنهم يتواجدون بكثافة عالية يوم الأحد من كل أسبوع .

وتشير النتائج الميدانية إلى ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم حيث تنتشر عمالة الأطفال، وتنتشر أيضاً عمالة النساء في قطاع الباعة الجائلين والخدمة المنزلية، وهناك ارتفاع في حجم الأمية وإن ارتفعت نسبة التعليم نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة بين الشباب أقل من ثلاثين عاماً ؛حيث تخرجوا من المدارس الفنية التجارية والصناعية وأيضاً الجامعات؛ وهو ما جعل بعضهم يتمكن من دخول القطاع الرسمي للعمل .

وعلى الرغم من توافر فرص العمل في مجالات متنوعة لسكان الحي ،إلا أن هناك نسبة كبيرة من الشباب يعانون من البطالة ويجلسون على المقاهي الكثيرة المنتشرة داخل الحي وهناك « تفشي « لظاهرة تعاطي المخدرات ،وانتشار البلطجة ،والسرقات، ومختطفي النساء، وبعض الأماكن تعد بؤر إجرامية في مناطق المقابر والدويقة بصفه خاصة، وعلى الرغم من تواجد مؤسسات شرطية في الحي إلا أن ذلك لم يمنع انتشار هذه الظواهر الإجرامية، وهي احد أهم المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة .

ويواجه السكان مشكلة أخرى مرتبطة بالبعد الاقتصادي وهي مشكلة التهجير ، فبعد سقوط صخرة المقطم على منطقة عزبة بخيت في منشأه ناصر والتي تحولت إلى مقبرة جماعية؛ بسبب فشل الأجهزة في انتشال جثث السكان ،قامت الدولة بالتدخل ونقلت السكان من الأماكن غير الآمنة أسفل سفح الجبل ،ووضعت بعضهم في منطقة سوزان مبارك القريبة بمنطقة الدويقة والتي تم إنشاؤها ضمن مشروع تطوير العشوائيات بمدينة القاهرة ،والذي بدأ في نهاية العقد الأخير من الألفية الثانية .

وهذا النقل للسكان لم يعترض عليه أحد ، لكن لعدم توافر أماكن كافية بمنطقة سوزان مبارك؛ جعل الدولة تلجأ إلي تهجير السكان إلى منطقة النهضة بمدينة السلام ، وهي منطقة بعيدة على السكان من محدودي الدخل والذين يعملون في أنشطة اقتصادية داخل الحي ، ولذلك احتج السكان على هذا التهجير القسري ،

ويفضلون الموت تحت الصخور عن السكن في – آخر الدنيا – على حد تعبيرهم في منطقة النهضة؛ حيث لا يستطيعون توفير احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومواصلات؛ لذلك يطالبون الدولة بتوفير مساكن قريبة من أماكن عملهم حتى يوفروا جزءاً كبيراً من دخلهم الذي ينفق على المواصلات.

ويلاحظ هنا أن تدخل الدولة يأتي بعد الكوارث الكبرى ولا يراعى في تدخلها رأس المال الاجتماعي، والشبكات الاجتماعية التي يتم تفكيكها، وهو ما يعني أن الدولة حتى عندما تشرع في التدخل ليس بهدف الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها؛ بل استجابة لرأي عام ضاغط في ظل عصر السموات المفتوحة والفضائيات.

٥- تدخل الدولة واستراتيجيات المواجهة :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن منطقة منشأة ناصر قد شهدت تحولات كبرى تركت بصماتها على المنطقة ، ولعل التحول الأول يتمثل في تمكن بعض سكان المنطقة – من المهاجرين من قرية الطوابية بأسيوط وقرية بنجا بسوهاج – بالعمل في مجال تجارة الأقمشة والملابس، وبدأو العمل كسَرِّيح يحمل (البؤجة) ويلف على البيوت أو يسرح في المواصلات العامة ببعض المنتجات البسيطة، ثم قاموا بتهريب الملابس والأقمشة من بورسعيد والقنطرة ثم من ليبيا ،ومؤخراً من الصين.

وإلى جانب هذه الأنشطة مارسوا أنشطة أخرى غير مشروعة تمكنوا بعد ذلك من شراء جزء كبير من محلات وسط المدينة خاصة العتبة، والموسكي، وشارع الازهر و ٢٦ يوليو، وطلعت حرب وقصر النيل وغيرها ، وهذا التطور الذي طرأ على السكان ؛ترك بصمته على المنطقة التي شهدت تحولات كبرى حيث بدأت تعرف العمارات السكنية الحديثة .

وشهدت منطقة الزرائب التحول الثاني من خلال بعض المعونات الأجنبية غيرت من ملامح المنطقة، حيث العمارات الشاهقة والمصانع الحديثة لتدوير القمامة مثل مصانع الورق والزجاج والبلاستيك والصفيح ... إلخ ، وبالطبع أدى ذلك إلى جذب الأيدي العاملة للعمل في تلك المشروعات الجديدة .

ومع الزيادة السكنية وحدوث بعض الكوارث الطبيعية مثل سقوط صخور جبل المقطم فوق رءوس المواطنين في منشأه ناصر، جاء التحول الثالث حيث بدأت الدولة تلتفت لهذه المنطقة منذ منتصف التسعينيات، حيث دخلت ضمن المناطق العشوائية التي تسعى الدولة لتطويرها خاصة وأن السكان يشيعون أن تعدادهم يتعدى مليوني نسمة .

وكانت مؤسسات المجتمع المدني وبعض المنظمات الأجنبية المانحة قد سبقت الدولة في محاولة التطوير ، وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلتها الدولة ومنظمات المجتمع المدني إلا أن التطوير لم يصل إلا لمناطق محدودة من منشأة ناصر، مثل عزبة بخيت والرزاز وبناء منطقة سوزان مبارك؛ لنقل بعض السكان إليها.

وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن من بين الجهود التي بذلتها الدولة في إطار عملية التطوير ؛هي الدفع بوزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان للترشح للبرلمان كنائب عن هذه الدائرة، وبالفعل تم إنجاحه – بالتزوير – عن الدائرة بحُجِّة الإشراف على عمليات التطوير وإدخال المرافق خاصة مشروع الصرف الصحي ، وعلى الرغم من كل هذه الجهود إلا أن المنطقة لا زالت تحتاج إلى العديد من الجهود لتحويلها من منطقة شديدة العشوائية إلى منطقة يمكن أن نطلق عليها مخططة ومنظمة .

ويلاحظ على تدخل الدولة واستراتيجياتها لمواجهة النمو العشوائي لمنشأة ناصر أنه اقتصر على توفير المرافق، والخدمات أو نقل، وتهجير السكان؛ وهو ما يؤدي إلى تفكيك الشبكات الاجتماعية وفقدان رأس المال الاجتماعي، ومن الملاحظ أيضا أن تدخلها لا ينبع من مسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها بقدر ما هو استجابة لمخاطر سياسية أمنية.

●●●

خاتمة :

من خلال العرض السابق سواء على المستوى النظري أو المنهجي أو الميداني يمكننا الإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية على النحو التالي:

١- لقد نشأت العشوائيات في المجتمع المصري خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ظل الاحتلال البريطاني، حيث حاول المستعمر ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتمكن بالفعل من تحويل التكوين الاجتماعي المصري إلي تكوين تابع في إطار النظام العالمي ،الذي يتشكل من مجموعة دول المركز الرأسمالي ،ومجموعة دول المحيطات، حيث قامت الدول المركزية باستغلال الدول المحيطية ، بتحويلها إلى مزرعة للمواد الخام المطلوبة للصناعة أولاً ، ثم سوقاً لترويج منتجاتها ثانياً، وقد كانت هذه النشأة للمناطق العشوائية في ظل غياب المسئولية الاجتماعية للدولة .

٢- مع الاستقلال الوطني في منتصف القرن العشرين ؛ازداد النمو الحضري بما يفوق قدرات الدولة المصرية، في وقت بدأت المناطق القديمة تنهار ويضطر سكانها للبحث عن بديل، بالإضافة إلى زيادة معدلات الهجرة الريفية الحضرية، وعلى الرغم من ذلك التزمت الدولة بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها ،وحاولت تنفيذ العقد الاجتماعي الذي يشمل ضمن ما يشمل حق السكن؛ فقامت ببناء المساكن الشعبية لمحدودي الدخل ومساكن الإيواء لمن تهدمت بيوتهم.

هذا إلى جانب مشروعات البنية الأساسية التي بدأت تعاني من ضغوط النمو الحضري، بحيث انفجرت كل مواسير الصرف الصحي بالقاهرة عام ١٩٦٥؛ مما حدا بالحكومة إلى وضع خطة عاجلة لإصلاح المجاري سميت بخطة المائة يوم، وتم بالفعل تنفيذها بكفاءة عالية.

١- وفي مطلع السبعينيات تغيرت السياسات العامة للدولة ،وبدأت الهيمنة الاستعمارية تعود من جديد في شكل هيمنة اقتصادية ، حيث أعلن الرئيس السادات عن سياسة الانفتاح الاقتصادي؛ والذي تحولت معه مصر إلى دولة تابعة في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية، وفي نفس التوقيت استمر النمو الحضري بشكل رهيب، ونتيجة لتراجع دور الدولة المنتجة وبروز دور الدولة المستهلكة؛ حدثت الأزمة المالية التي أفضت إلى تراجع دور الدولة في مجال الإسكان، وهنا تخلت الدولة عن العقد الاجتماعي الذي تم التوافق عليه في الخمسينيات، والستينيات ليس فقط في مجال الإسكان ، بل في كافة المجالات المنوط للدولة الوفاء بها في المواصلات والتعليم والصحة وغيرها .

٢- وظل النمو العشوائي للمدينة المصرية في ظل غياب المسئولية الاجتماعية للدولة حتى منتصف التسعينيات، حيث أصبحت بعض هذه المناطق العشوائية تشكل خطراً اجتماعياً، واقتصادياً ،وسياسياً، وأمنياً على المجتمع المصري، وعندما بدأت الدولة تتدخل لم يكن تدخلها من أجل القيام بمسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، وإنما محاولة للحفاظ على الأمن القومي المهدد بفعل هؤلاء المواطنين القاطنيين بالعشوائيات ولا تستطيع الدولة التحكم في تصرفاتهم .

٣- إن أي محاولات للتطوير لابد وأن تنبع من المسئولية الاجتماعية للدولة وهو ما لا يمكن أن يحدث في ظل دولة تعتمد على سياسيات رأسمالية تابعة ؛ لأن هذه السياسيات لا يمكن أن ينتج عنها تنمية حقيقية ، ولكي يحدث ذلك لابد من إسقاط ذلك النظام ، وبناء نظام جديد يرتكز بشكل أساسي على أسس حقيقية للعدالة الاجتماعية ، بحيث تعود المسئولية الاجتماعية للدولة، وبالتالي يمكنها الوفاء بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بحق السكن وباقي الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية المنتهكة بحكم القانون الدولي .

هوامش الفصل الرابع

١- سعيد ناصف ، علم الاجتماع الحضري ، جامعة عين شمس ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص ص ٢٨٨-٢٨٩.

٢- محمد أحمد العدوي ،العشوائيات والأمن القومي في مصر ١٩٩٠-٢٠٠٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥، ص١ .

٣- منار كامل ، الحق في السكن ، مركز هشام مبارك للقانون ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٥-٢٨.

٤- جليلة القاضي ، التحضر العشوائي ، ترجمة منحة البطراوي ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧ .

٥- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

6- see :

- Baird , Jennifer . , " poverty and wellbeing among older people in Nairobi slum settlements " , ph. D , England , university of Southampton , 2013 .
- Gauthier , Kristine R., " Dengue epidemiology in an urban slum community in Salvador , brazil " , M.P.H. united states , Yale university , school of public health , 2014 .

7- Austrian , Karen ., Anderson , althea D., " barriers and facilitators to health behaviour change and economic activity among slum- dwelling adolescent girls and young women in Nairobi , Kenya : the role of social , health and economic assets " , sex education . vol. 15 (1) Jan. 2015, pp. 64-77 .

Obeikan.com

8- Luttrell, Johanna., " gender , alienation , and dignity in global slums " , ph. D., united states , university of Oregon , philosophy . 2013 .

٩- انظر : عبد الرحيم قاسم قناوي ، العشوائيات مشاكل وحلول ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠١٣ .

- Narag, Raymund E., " mitigating crime in a slum community understanding the role of social structures , social processes , and community culture in a neighborhood intervention program " , ph. D., united states, Michigan state university , criminal justice- doctor of philosophy . 2013 .

١٠-انظر: مروة محمد عبد الدايم ، التحايل على المعايش لدى سكان المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة بنها، ٢٠١٥.

- عبد المسيح مرقص ، آليات تعايش الفقراء داخل المناطق العشوائية ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٣.

١١-محمد فتحي محمود، الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، قسم التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

12- Ghosh , somenath , bandyopadhyay , sanjib ,. Bhattacharya , saikat, Misra , RAGHUNATH , DAS, saibal ., " quality of life of older people in an urban slum of India " , psychogeriatrics . vol. 14 (4) des. 2014 , pp. 241-246 .

13-Simon Elli , Guido, leanza , yvan, Boilard , Alexandra, hyland , martin , augustinavicius , jura L, cardinali , Daniel p. Villieres , Annie , perez-cha-

da, Daniel , Vigo, Daniel E., " sleep and quality of life in urban poverty : the effect of a slum housing upgrading program " , sleep : journal of sleep and sleep disorders research . vol. 36 (11) , Nov. 2013 , pp. 1669-1676 .

14- Subbaraman , ramnath , Nolan , laura , shitole , tejal , sawant kiran , shitole , shrutika , sood , kunal , nanarkar , Mahesh , ghannam , jess, Betancourt , Theresa S, bloom , David E, patil- deshmukh , Anita : " the psychological toll of slum living in Mumbai , India : A mixed methods study " social science & medicine . vol. 119 OCT 2014 , pp. 155- 169 .

15-Snell-rood , Claire , " to know the field : shaping the slum environment and cultivating the self " , Ethos . vol. 41 (3) , sep 2013, pp. 271-291 .

16-Campbell, Patricia f ., " the shack becomes the house , the slum becomes the suburb and the slum dweller becomes the citizen : experiencing abandon and seeking legitimacy in dar es salaam " , ph. d., Scotland , university of Glasgow . 2014 .

17- Ramos , Dandara , victor , Tania , seidl-de-moura , Maria Lucia, Daly , martin . , " future discounting by slum-dwelling youth versus university students in rio de janeiro " , journal of research on adolescence . vol. 23 (1) , mar. 2013 , pp. 95-102 .

١٨- انظر: فتحية عبد العزيز جمعة، مناهج التعامل في مناطق الإسكان غير الرسمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، قسم التصميم العمراني، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ .

- نسمة فتحي صلاح ، تطوير العشوائيات في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ .

Openkan.com

- كريمان أحمد شوقي ، المداخل العالية للتعامل مع مناطق الإسكان غير الرسمي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، قسم التصميم العمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ .

١٩- هشام محمد حسين ، رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتطوير المناطق العشوائية غير الآمنة بمحافظة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التخطيط الاجتماعي ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥ .

٢٠- إسراء محمد محمد أحمد ، دور التنمية البيئية في تطوير المناطق العشوائية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٤.

٢١- يسري عبد المعطي عبد الحميد ، التضامن الاجتماعي كاستراتيجية لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التخطيط الاجتماعي ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣ .

22- paller , Jeffrey., " African slums : constructing democracy in unexpected places " , ph. D. united states , Wisconsin , the university of Wisconsin – madison , political science . 2014 .

23- nakamura , shohei ., " land tenure , politics , and perception : a study of tenure security and housing improvement in Indian slums " ph. D. united states , university of Michigan , public policy and sociology , 2014 .

٢٤- غادة شحاتة إبراهيم ، تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير المناطق المتدهورة عمرانياً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، قسم التخطيط العمراني ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥.

٢٥-فاطمة رأفت محمد ، جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمان الاجتماعي لسكان المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣ .

26-nijman , Jan., " Lndia's urban future : views from the slum " American behavioral scientist. Vol. 59 (3) , mar. 2015,pp. 406-423.

27-Mohammed , Hassnaa k.h. " enhancing slum conditions in Cairo, Egypt : an inter-sector perspective " , m.a. united states , Indiana university of Pennsylvania , political science , 2015 .

- Sabry , s., " urban poverty in Cairo's informal areas : the role of NGOS and FBOS , ph. D., united kingdom , university of London , school of oriental and African studies , 2013 .

- ريهام محمد كمال، تنمية المناطق الحضرية المتدهورة الآهلة بالسكان بالمشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣.

- أميرة محمود موسى، الشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في تطوير العشوائيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم تنظيم المجتمع، جامعة حلوان ،٢٠١٤.

٢٨-تقرير محافظة القاهرة ، التنمية الحضرية وتحديات العشوائيات ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٥.

29-mekawy , m, responsible slums tourism : Egyptian experience . annals of tourism research , vol. 39 , issue 4 , elevister , 2012 , pp. 2092-2113 .

٣٠-انظر : سعيد ناصف ، مصدر سابق ، ص ٢٨٦.

٣١- انظر : محمد أحمد العدوي ، مصدر سابق ، الفصل الأول .

٣٢- انظر ، جليلة القاضي ، مصدر سابق ، المقدمة .

33- un-habitat, the Callenge of slums : global report on human settlements , egrthscan , London , 2003 .

34- khalifa , m, redefining slums in Egypt : unplanned versus unsafe areas, journal of habitat international , vol. 35 , issue 1 , elevistet , 2011, pp. 40-49 .

35-Montgomery , M. R and ezeh , A.C ., urban health in developing countries : insights from demographic theory and practice , in gale a , s. and Vlahos, d., editors, the hand book of urben health , 2005 , pp. 317-360 .

36-Haynes, T. (n.d) . social responsibility ethics . Retrived may 8 , 2010 from answers . com :

http://www.answers.com/topic/social_responsibilityand organizational ethics

37- kalinda, B . (ED.) . Social responsibility and organizational – ethics. (2001) encyclopedia of business and finance(2nd ed. ,vol.1), new york : Macmillan reference .

38- pride , William M., Hughes & Kickapoo, jack R. (2008) , business (gthed) Boston , M A : Hough-ton McFarland company . is BNO-618-77091-7 .

39-www.wikipedia.org

- محمد سيد فهمي ، المسئولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٥، الفصل الأول .

40-William A. Schwab, " the sociology of cities " , prentice hall , Englewood cliffs , new jersey m 1991 , pp. 24-25 .

41-A.G. frank , " the development of underdevelopment" , in C.K. Wilber (ed) , " the political economy of development and underdevelopment " , new york . random house , 1979 . p. 104 .

42-gamer . R, " the developing nations : A comparative perspective " , Boston : allyn & bacon . 1982 . pp.98-99 .

43-" modernization theory " , http://www.maxwell.syredu/maxpages/facul.rt/teaching/modernization-dependency-html.pp.3-5.

٤٤-السيد الحسيني، نظرية التبعية: حوار وجدل ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الثاني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٣٠-٣١.

٤٥-انظر : سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ٤ ، بيروت، ١٩٨٥ ، ص ص ١٧ -١٨.

- محمود عودة ، الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٧٩-٨٠ .

- نيكولاس بولا نتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٢ .

46-john J. macionis , " society the basics " , second edition , prentice hall , Englewood cliffs , new jersey , 1994 . p. 197 .

47-see :

- Green Baum, Thomas (2000) . moderating focus groups . thousand oaks, California : sage publications , INC. ISBN 0-7619-2044-7 .

- Tracy, S.J., lutgen -sandvik, p. , & albert's , J.K . (2006) nigh tmares , demons and slaves : exploring the painful metaphors of workplace bullying . management communication quarterly , 20 , pp. 148-185.

- nachmais , chava Frankfort ; nachmais , David (2008) research methods in the social sciences : seventh edition new york , NY : worth publishers .

- Harding , Jamie . (2013) . qualitative data analysis form start to finish London , sage publishers .

٤٨- جليلة القاضي، مصدر سابق، ص ص ٣١ – ٣٩ .

٤٩- المصدر نفسه، ص ص ٣٩ – ٤٠ .

٥٠- المصدر نفسه، ص ص ٤١ – ٤٢ .

٥١- المصدر نفسه، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

٥٢- منار كامل ، مصدر سابق ، ص ١١ .

٥٣-المصدر نفسه ، ص ١٥ .

٥٤-المصدر نفسه ، ص ص ١٥ – ١٦ .

٥٥-المصدر نفسه ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

●●●

obeikan.com

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا العمل تشخيص بعض الأمراض الاجتماعية التي أصابت رأس الوطن خلال السنوات الأخيرة ،وقد جاءت قضية الواقع الاجتماعي لبدو سيناء، وأثره على الانتماء والأمن القومي في المقدمة ،وقد توصلت الدراسة إلى أن التهميش التاريخي الذي عانى منه بدو سيناء خاصة سكان التجمعات البدوية، حيث لا تتوافر لهم أي بنية أساسية أو مؤسسية، والنشاط الاقتصادي محاصر خاصة بعد ضرب السياحة؛ كل هذا يؤدي إلى ضعف الانتماء لدى المواطن مما يجعله يبحث عن بديل للإشباع الاجتماعي، وغالباً ما يجد الاحتواء من قبل قوى معادية للدولة المصرية، سواء كانت إسرائيل أو الجماعات الإرهابية، وهو ما يهدد الأمن القومي المصري؛ لذلك لابد من خطة تنموية شاملة يتم من خلالها إدماج بدو سيناء حتى نحافظ على الأمن القومي المصري.

وفيما يتعلق بظاهرة الألتراس؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن الألتراس حركة اجتماعية تتوافر بها كل معايير الحركات الاجتماعية، من حيث التنظيم والوعي والإرادة الجمعية والإيمان بالمعتقدات والطاعة والامتثال لأهداف وقيم الجماعة، هذا إلى جانب أنها حركة عالمية، وبما أنها حركة اجتماعية فإنها تمرض لكنها لا تموت، فتقديرنا العلمي لهذه الحركة بعد دراستها أنها مستمرة، أما بالنسبة لحجمها سواء بالزيادة أو النقصان فهذا يتوقف على طرق مواجهتها وأساليب التعامل معها.

وفيما يتعلق بدور القوى الاقتصادية والسياسية في مواجهة الإرهاب من خلال وسائل الإعلام فقد توصلت الدراسة إلى أن القوى الاقتصادية، والسياسية المتحكمة في وسائل الإعلام لم تتخذ موقف دائم في مواجهة الإرهاب ، بل اختلف الموقف حسب مصلحة القوى المتحكمة في وسائل الإعلام مع القوى الإرهابية ، حيث توافقت مصالحهما قبل ثورة ٢٥ يناير وبين ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو؛ لذلك لم تكن هناك أي أدوار للمواجهة، وحين اختلفت المصالح بعد ثورة ٣٠ يونيو بدأت عمليات التصدي والمواجهة من قبل القوى الاقتصادية والسياسية للإرهاب.

وفيما يتعلق بظاهرة العشوائيات والمسئولية الاجتماعية للدولة فقد توصلت الدراسة إلى أن العشوائيات تظهر، وتنمو بسبب تخلي الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، حيث يعد حق السكن الملائم أحد الحقوق الأساسية للمواطن، والذي نصت عليه الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من توقيع مصر على هذه الاتفاقيات، والإعلانات والمواثيق إلا أنها لم تنص صراحة في دساتيرها وقوانينها على الالتزام بهذا الحق، وعلى الرغم من أن النشأة والتطور للعشوائيات تتم تحت سمع وبصر الدولة، إلا أنها لا تتحرك وتتدخل إلا بعد أن تتحول المنطقة العشوائية لبؤرة تهدد أمن واستقرار المجتمع، والعشوائيات التي تفتقد للبنية الأساسية والمؤسسية والخدمات دليل صارخ على غياب المسئولية الاجتماعية للدولة.

المؤلف

●●●

obeikan.com